

تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية: من اختلاف المفهوم إلى إشكالية الكم والكيف

Content Analysis in Media Studies: From Conceptual Differences to the Issue of Quantity and Quality

بن دالي فلة

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، f.bendali@univ-dbk.m.dz

تاريخ النشر: 31 / 03 / 2025

تاريخ القبول: 15 / 03 / 2025

تاريخ الاستلام: 24 / 01 / 2025

ملخص:

تمحورت الدراسة حول تقنية تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، حيث تطرقنا فيها لمختلف التعريفات التي تناولت تحليل المضمون، ثم تناولنا التطور التاريخي الذي مرت به تقنية تحليل المضمون. كما تطرقت الدراسة للخطوات المنهجية المتبعة في عملية تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية. وفي الأخير حاولت الدراسة تسليط الضوء على إشكالية الكم والكيف في تحليل المضمون حيث أشرنا لتعريف كل من التحليل الكمي والكيفي، أهم مميزاتها من الناحية الإيجابية والسلبية، وطريقة التوفيق بين التحليلين في الدراسات الإعلامية التي تعتمد تحليل المضمون.

الكلمات المفتاحية: تحليل المضمون الدراسات الإعلامية؛ التحليل الكمي؛ التحليل النوعي؛ الخطوات المنهجية؛ التطور التاريخي.

Abstract:

The study focused on content analysis techniques in media studies, addressing various definitions of content analysis. It also explored the historical development of content analysis techniques. The study further examined the methodological steps followed in the process of content analysis within media studies. Finally, the study aimed to shed light on the issue of quantity and quality in content analysis, highlighting the definitions of both quantitative and qualitative analysis, their key advantages and disadvantages, and ways to reconcile both approaches in media studies that rely on content analysis.

Keywords: Content Analysis; Media Studies; Quantitative Analysis; Qualitative Analysis; Methodological Steps; Historical Development.

1. مقدمة

تعتمد العلوم الإنسانية في بحوثها على مناهج متعددة ذات تقنيات متنوعة من أجل دراسة الظاهرة الإنسانية من جوانبها المختلفة وفي مختلف السياقات التي ظهرت فيها. ويعد تحليل المضمون من الأدوات المنهجية المتبعة في العديد من الدراسات وفي مختلف التخصصات المتفرعة من العلوم الإنسانية. وتعد علوم الاعلام والاتصال واحدة منها، حيث يستخدم تحليل المضمون لدراسة مختلف النصوص الإعلامية مكتوبة، سمعية أو سمعية بصرية.

ولطالما اختلف العلماء حول تحديد مفهوم لتحليل المضمون بين كونه منهج قائما بحد ذاته وله أدواته الخاصة وخطواته المنهجية أو أنه مجرد تقنية تعتمد عليها مختلف المناهج. كما قام الاختلاف حول الغاية من استخدام تحليل المضمون هل من أجل قياس المادة الإعلامية محل الدراسة سواء بضبط درجة تكرار وحدات التحليل وتحديد حجم تواجدها مباشرة في وسائل النشر؟ أم من أجل دراسة المادة الإعلامية باعتبارها ظاهرة إنسانية تتأثر بمختلف السياقات الثقافية وتاريخية واجتماعية التي نشأت فيها وإعطاء تفسيراً للسلوك الاتصالي المتضمن في المادة الاعلامية؟

وبين التحليل الكمي والكيفي نشأت الإشكالية في تحليل المضمون، بين من يرى أن لغة القياس والأرقام هي الأنسب لإعطاء النتائج الحقيقة بعيداً عن الذاتية والتوجهات الإنسانية التي قد تسيطر على الباحث أثناء دراسة الظاهرة. وبين من يجد أن دراسة الظاهرة الإنسانية هي أكثر تعقيداً من مجرد الاكتفاء بالتحليل الكمي والسطحي لدراساتها وفهمها، بل يجب التعمق في جوهرها لمعرفة ظروف نشأتها وسياق تأثيرها وتأثيرها.

أولاً: تحديد مفهوم تحليل مضمون:

اختلف الباحثون حول تحديد تعريف لتحليل المضمون باختلاف الزاوية التي ينظر بها كل باحث لهذا الأسلوب، والحدود التي يتصورها لحركته، فيتسع عند بعضهم ليشمل الخطوات الإجرائية التي يعينها المفهوم ويضيق عند بعضهم الآخر ليقصر على تعريفه كأداة من أدوات البحث (طعيمة، 1987، ص 23).

يفهم التحليل على أنه عملية تفكيك الظواهر أو النصوص إلى عناصرها الأساسية لفهم بنيتها الداخلية. أما المضمون، فيشير إلى المحتوى الذي يتضمنه أي وسيط لغوي، صوتي، مرئي، أو إشاري، حيث يتم التعبير عنه عبر منظومة رمزية معينة لنقله إلى الآخرين. وتحليل الرسائل الإعلامية وفهم دلالاتها، من الضروري تفكيك بنيتها المادية وفق منهجية دقيقة ومنظمة. يتيح هذا النهج الوصول إلى المكونات الظاهرة للمادة المدروسة كما قدمها صاحبها، ثم الانتقال إلى استكشاف المعاني الكامنة التي تعكسها هذه العناصر المادية. (بن مرسل، 2005، ص 250).

ويعد مصطلح تحليل مضمون مصطلح عام لعدد من الاستراتيجيات المستخدمة لتحليل النصوص. فهو طريقة منهجية للترميز والتصنيف تستخدم لاستكشاف أكبر قدر من المعلومات النصية والتي تكون بشكل ضمني، عبر تحديد اتجاهات وأنماط الكلمات المستخدمة، عدد تكراراتها والعلاقة فيما بينها، والسياق والخطاب الاتصالي الذي استخدمت فيه (Vaismoradi, 2013, p. 400).

كما يمكن عرّفه آخرون بأنه مجموعة من الطرق المتنوعة، والموضوعية والمنهجية والكمية، والمستنفذة. يكون هدفها المشترك استخراج أكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بالأشخاص والأحداث أو المواضيع والأهم من كل ذلك، إعطاء معاني لتلك المعلومات (تمار، 2017، ص 125).

كما يعد تحليل المحتوى أحد الأساليب البحثية لتحليل البيانات وتفسير معناها، كما يعد وسيلة منهجية وموضوعية لوصف وقياس الظواهر، عبر اختزال البيانات إلى مفاهيم تصف ظاهرة البحث من خلال انشاء فئات لتحليل المفاهيم الأساسية لمحتوى المادة المراد تحليلها (Elo et al., 2014, p. 01). ويمثل تحليل مضمون طريقة موضوعية تصف وبشكل منظم شكل ومحتوى المعلومات المكتوبة أو المسموعة، وقد يكون هذا الوصف بشكل كمي، ويعني الاعتماد على الدراسات الميدانية والوثائق الرسمية والإحصاءات ومختلف المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الآراء ووسائل الاعلام عن المشكلة ذات العلاقة وتحويل جميع تلك المعلومات إلى متغيرات يمكن تحليلها ودراستها لتخدم مجتمع الدراسة (القاضي & البياتي، 2008، ص 67).

وبالرغم من أن التحليل الكيفي يعد ضرورياً وأكدداً لنجاح أي دراسة تعتمد على تقنية تحليل المضمون، لأن في بعض الأحيان لا تعبر الأرقام على حقيقة وضع المحتوى او المضمون، كما أن هناك بعض المواضيع لا يمكن تكميم عناصرها على شاكلة ظاهرة التأثير، والرضا، وما إلى ذلك، إلا أن التحليل الكيفي في بعض الدراسات ولدى بعض الباحثين، لا يخلو من النزعة الذاتية التي تعكس (بطريقة شعورية أو غير شعورية) خلفيات مختلفة الطبائع التي تشكل تفكير الباحث، وعليه فقد يساعد التحليل الكمي في الحد من هذه النزعة. ويساعد التحليل الكيفي من الاستنطاق الفعلي المعبر لمضامين المحتوى محل الدراسة، وباجتماعهما يقاربان الكمال في تحديد مضامين الرسالة الإعلامية (تمار، 2017).

إلى جانب التعريفات السابقة، تشير الدراسات إلى أن تحليل المضمون يستند إلى فرضية مفادها أن لكل فرد بصمة فكرية تميزه، تماماً كما يمتلك بصمة إبهامية فريدة. تعكس هذه البصمة الفكرية شخصية الإنسان وتكشف عن هويته، مثلما تُميز بصمات الأصابع الأفراد عن بعضهم البعض. وبالرغم من قدرة الشخص على إخفاء بعض طباعه، إلا أن أنماطه اللغوية تعكس بوضوح شخصيته، وتفضح اتجاهاته الفكرية ومعتقداته. لذا، يُعد السلوك اللغوي أدق مؤشر على هوية الإنسان وميوله الفكرية. وعند استخدام تحليل المضمون كأداة في الدراسات السياسية والإعلامية والدعائية، ينبغي النظر إليه بوصفه عملية تهدف إلى تحديد الخصائص الفكرية للنصوص، وتتبع مصادرها، ورصد مدى تكرارها، وتحليل سياقاتها، وفهم علاقاتها بالمتغيرات الأخرى المرتبطة بالرسالة موضوع الدراسة. (بوجلal، 2005).

ثانياً: خلفية تاريخية عن تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية

يعود استخدام الإجراءات المنهجية لتحليل المحتوى إلى سنوات سابقة على بداية القرن العشرين وتسبق بكثير جهود علماء السياسة والاجتماع في استخدامه وتوظيفه في الثلاثينات من هذا القرن. ومنذ البداية اقترن التطبيق بفكرة التجزئة أو التقسيم للرموز اللفظية لمحتوى الصحف، وعدد هذه الأجزاء أو الأقسام، ووصف المحتوى من خلال نتائج العد والقياس. بل إنه منذ البداية تم تصنيف المحتوى أيضاً على المساحات التي يحتلها على الصفحات، وموقعه على هذه الصفحات واتخذت المساحة والموقع إطاراً لوصف المحتوى أيضاً بجانب التصنيف على أساس تكرار الرموز اللغوية المختلفة. وهذه الأفكار التي اقترنت بتطبيقات تحليل المحتوى هي التي تم تطويرها بعد ذلك في عدد من الخطوات المنهجية التي تميز هذا المنهج عن غيره من المناهج والأساليب الأخرى (عبد الحميد، 2000، ص 215).

وتعد مدرسة الصحافة بجامعة كولومبيا بنيويورك الأمريكية أول من استعملت تحليل المضمون كتقنية صحفية بحثية تتميز بالطابع الكمي وكان ذلك في بداية القرن العشرين وخلال الأربعين سنة الأولى منه على وجه التحديد، حيث سخرت أداة تحليل المضمون لإحصاء مختلف أركان الجرائد، أو مقارنة أسبوعيات المناطق النائية بيوميّات المدن، وقد جمعت تلك الأعمال في كتاب تحت عنوان "صحافة البلد country

newspaper " لصاحبه "مالكوم ويلي Malcom Wiley" صدر عام 1926. وما بين سنة 1940 و 1950 كان تحليل المضمون ينتمي إلى الدراسات السياسية ومن أهدافه الرئيسية الصراع الذي هز العالم آنذاك والمتمثل في الحرب العالمية الثانية، حيث كان يستعمل، في الكشف عن الرموز الدعائية في الصحف المحرصة والخطابات السياسية وتحديد آثارها وطرق مواجهتها عن طريق استخراج المواضيع التي تمجد العدو وحساب نسبها المثوية مقارنة بالمواضيع الكلية، ويعد " شيلرفوستر Scheyler Forster" الذي كان تلميذا "لهارولد لاسويل Harold Laswell" من أشهر من استعمل تقنية تحليل المضمون أثناء الحرب العالمية الثانية، وذلك لدراسة محتويات وسائل الاتصال، مما سمح له باكتشاف العناصر النازية عبرها. كما استعمل تحليل المضمون في قياس فعالية الدعاية الصديقة، ووسائلها كالسينما والإذاعة، وكان ذلك عن طريق وصف المحتوى الظاهر فقط لهذا المحتوى وليس المعاني الكامنة وراءه (تمار، 2017، ص 14، 15).

إن اقتصر استخدام تحليل المضمون في دراسة المحتوى الظاهر للاتصال في هذه المرحلة، دون لامتداد إلى كشف المعاني الكامنة وراء هذا المحتوى الظاهر جعل الباحثين يتساءلون عن مدى صلاحية تحليل المضمون في كشف النوايا الخفية للمحتوى، وفي الاستدلال عن الأبعاد المختلفة للاتصال في تحقيق الفروض. وتجلّى هذا التساؤل في شكل تراجع الباحثين عن استخدام هذه الأداة التحليلية. وبعد انعقاد الندوة الأولى حول تحليل المضمون التي عرفت تحت اسم "Allerton House Conférence" والتي عقدت سنة 1955 بالولايات المتحدة الأمريكية، اكتشف المنظمون من خلال الحضور الكبير للباحثين من كل الآفاق، أن هناك اهتماما عالميا بتحليل المضمون على مستوى جل العلوم الإعلامية والإنسانية. وزاد هذا الاهتمام بأداة تحليل المضمون بنشر كتاب اتجاهات تحليل المضمون من طرف الباحث "دو سولا بول De Sola Pool" سنة 1959، بعد أن كلف من طرف المنظمين للندوة المذكورة بنشر تقارير هذه الأخيرة في الشكل المذكور. إن صدور كتاب الباحث "دو سولا بول" في الوقت الذي اهتمت في ثقة الباحثين بأداة تحليل المضمون، جدد ثقة هؤلاء الباحثين العلمية في هذه الأداة، وفتح المجال أمامها نحو انطلاقة منهجية جديدة. خاصة على يد الباحث "أسغود Osgood" الذي أكد سنة 1957 أن النقطة الأساسية في تحليل المضمون ليس فيما تحتويه الرسالة في جانبها الأول، الذي أطلق عليه: "الأداتي Instrumental" أي في عناصر القابلة للعد والقياس، وإنما ما تخفيه هذه العناصر وراءها من أفكار ونوايا على المستوى التحليلي الثاني، الذي عبر عنه "أسغود" بالجانب: "التمثيلي Représental" (بن مرسل، 2005، ص 256، 257).

ومن هنا يمكن التمييز بين مستويين لتحليل المضمون وذلك وفق الآتي: (بن طبة، 2015، ص 320)
الأول: المستوى الوصفي الظاهري للاتصال، وفيه يتم وصف المضمون الصريح انطلاقا من المؤشرات الكمية.

الثاني: المستوى التحليلي أو الباطني أو الكيفي الماورائي للمضمون، والذي يكشف عن النوايا الحقيقية في النص (المحتوى)، وذلك انطلاقا من مراجعات السياقات التاريخية والحضارية والثقافية والاقتصادية وغيرها من السياقات، التي انتجت النص وجعلته يتكلم وفق ما هو عليه. وباجتماعهما يقاربان الكمال في تحليل مضامين الرسالة الإعلامية.

وفي الخمسة عشر سنة الممتدة ما بين 1960 و 1975، تأثر تحليل المضمون بثلاثة ظواهر أساسية هي: بداية الاعتماد على الاعلام الآلي (الحاسوب) لجمع وتخزين ومعالجة وتحليل البيانات بعدما أصبح من الصعب تحليلها بالطرق التقليدية الأخرى، نظرا لكثرتها من جهة وتعقيداتها من جهة أخرى، وكان لهذا الاعتماد انعكاسات جد مهمة في سرعة التعامل مع البحوث ودقتها.

الأهمية التي أصبحت تحتلها الدراسات السميولوجية وبخاصة الاتصال غير اللفظي الذي شهد انتشارا واسعا من خلال الصور والكاريكاتور والمواد الاشهارية وطبيعة تقديمها، والصور المتحركة والثابتة، ومختلف الميادين التي اثبت تحليل المضمون فعاليتها في تناولها من مختلف الزوايا. أعطى علم اللسانيات دفعا قويا في تطور تقنية تحليل المضمون، وبخاصة في ميدان تحليل الخطاب والمواد التابعة له، حيث يبحث عن المعنى الذي يحمله النص، أو القصد التبليغي المضمون داخل الموضوع، أو الرسالة الكامنة في النص، والمراد تبليغها إلى طرف بعينه (تمار، 2017، ص 16).

ثالثا: الخطوات المنهجية في تحليل المضمون في الدراسات الاعلامية:

يمكن تلخيص الإجراءات الخاصة بتحليل مضمون المادة الإعلامية كالآتي:

التحليل المبدئي: وهو عبارة عن تحليل كيفي يتم على عينات أصغر من الوثائق الإعلامية بغرض تحديد العناصر المكونة لوحدة التحليل النهائي التي ستأخذ أساسا لتصنيف محتوى الاعلام. بالإضافة إلى أهمية هذه المرحلة كدراسة استطلاعية يقوم بها الباحث قبل البدء في الدراسة التحليلية الاستدلالية، حتى يكتسب الألفة الكافية مع المحتوى لتنمية مهارات البحث. ويمكن أن تحدد وظائف التحليل المبدئي بصفة عامة في وضع مشروع أو برنامج التحليل الذي يضمن الحصول على البيانات الكمية وتفسيرها بأقل وقت وجهد وتكلفة ممكنة.

وضع الفروض أو طرح التساؤلات: وتظهر أهمية الفرض العلمي في الدراسات التي تستهدف تحقيق العلاقة بين السلوك اللفظي لجمهور وسائل الاعلام والسمات العامة أو الأولية أو السمات الاجتماعية والفردية، بحيث تمثل كل منها متغيرا في العلاقة الفرضية التي يتجه الباحث إلى اختبارها (عبد الحميد، 1993، ص ص 167، 168).

وفي بحوث تحليل المحتوى يعتبر المحتوى أو سماته متغيرا من المتغيرات الفرضية وباقي عناصر العملية الإعلامية هي المتغيرات الأخرى التي يفترض الباحث قيام علاقة بينهما وبين المحتوى تتحدد في اتجاه ومستوى معين من الارتباط الذي يمكن تحقيقه خلال البحث الكمي، ويقود في النهاية إلى استدلالات أو التنبؤات الخاصة بعملية الاعلام وأهدافها وتأثيراتها (عبد الحميد، 2009، ص 88).

اختيار العينات: تفترض تقنية تحليل المضمون في بعض الأحيان، التعامل مع مجتمع بحث كبير من حيث عدد وحداته، وهذا يحدث في الكثير من الأحيان في ميدان الاعلام والاتصال، حيث تكون المواضيع، شاملة لمضمون وسائل الاعلام المختلفة وعلى امتداد فترات زمنية كبيرة، ففي دراسة حول طبيعة الصفحة السياسية في جريدة الخبر اليومية الجزائرية مثلا، امتدت الدراسة عبر 05 سنوات من صدور هذه الجريدة، وهذا طبعا يفوق في العادة مقدورات الباحث لتناولها بالكامل إذا علمنا أن عدد الجرائد قد يصل أو يفوق 1825 عدد، عليه في هذه الحالة اللجوء إلى المسح بالعينة ليرى ما يمكن تحليله من هذه اليومية من أعداد نفس الشيء إذا كان الموضوع خاص ببرامج تلفزيونية أو مقالات في مجالات أو ومضات اشهارية (يوسف، 2017، ص 80).

تصنيف المحتوى وتحديد الفئات: يعتمد نجاح تحليل المحتوى على عدة عوامل أهمها التحديد الدقيق لفئات التحليل. وتستخدم الفئات في الوصف الموضوعي لمضمون مادة الاتصال. ويقصد بفئات التحليل العناصر الرئيسية أو الثانوية التي يتم وضع وحدات التحليل فيها (كلمة أو موضوع أو قيم وغيرها) والتي يمكن وضع كل صفة من صفات المحتوى فيها، وتصنف على أساسها. وينبغي أن تتصف فئات التحليل بعدد من الصفات من أهمها:

- أن تتحدد بدقة تلبية لحاجات الباحث واجابة عن أسئلة بحثه
- أن تكون شاملة لمختلف الجوانب التي يتعرض إليها الباحث في تحليله لمحتوى المادة.
- أن تتضح الفروق بينها، حتى لا يصنف المحتوى تحت فئتين مختلفتين في واحد.
- ينبغي أن تكون من العمومية والسعة بحيث تصلح لعدد كبير من عناصر المحتوى.
- وأخيرا ينبغي أن يكون من بين فئات التحليل فئة تتسع للظواهر الجديدة التي تنفرد بها مادة المحتوى والتي لا تصلح فئات التحليل لأن تصنف تحتها (طعيمة، 1987، ص 62، 63).

رابعا: تحليل المضمون ما بين المقاربة الكمية والكيفية:

من المتفق عليه على مستوى الإجراءات أن نميز في بحوث العلوم الإنسانية بين تلك التي تهدف إلى قياس الظواهر عن تلك التي تسمح بأخذ معطيات كمية لا يمكن قياسها أو عدّها. لهذا تتطلب المناهج الكيفية والكمية مجموعة من الإجراءات المختلفة. فالمناهج الكمية تهدف في الأساس إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة، وقد تكون هذه القياسات من الطراز الترتيبي مثل: "أكثر من أو أقل من" أو عددية وذلك باستعمال الحساب. أما المناهج الكيفية فتهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة. وعليه ينصب الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تم جمعها أو السلوكيات التي تمت ملاحظتها (شرفة، 2012، ص 116، 117).

يقسم تحليل المضمون باعتباره من الأدوات المعتمد عليها في مجال بحوث العلوم الإنسانية إلى نوعين هما: تحليل المضمون الكمي يتم بموجبه تفكيك النص أو عينة من النصوص المكونة للمادة الإعلامية، وترجمة الأفكار والمصطلحات، والرموز التي ترد فيها مدلولات ومؤشرات رقمية يمكن تحليلها والتوصل من خلالها إلى نتائج موضوعية دقيقة. وتحليل المضمون الكيفي الذي يقوم على إجراءات تمكن الباحث من تحليل النصوص الواردة في مختلف المضامين الإعلامية ضمن خطة منهجية متكاملة تجمع كافة متغيرات الظاهرة المبحوثة (فنور، 2018، ص 08).

1.4. تحليل المضمون الكمي:

يعرف تحليل المضمون الكمي في بحوث الاعلام بأنه عملية تقدير أو قياس للمادة الإعلامية سواء بضبط درجة تكرار وحدات التحليل محل الدراسة بصورة مباشرة في فئات التحليل، أو تحديد حجم تواجدها مباشرة في وسائل النشر، أو البث وفق الذي قدمت فيه إلى الجمهور، وهذا عبر الاستعانة بوحدات القياس المتلائمة مع كل شكل من أشكال ظهور هذه المادة الإعلامية، عبر وسائلها المختلفة. مثل وحدة المساحة بالنسبة للمطبوع، ووحدة الزمن بالنسبة للمبث. هذه الوحدات القياسية المستخدمة أيضا وفي النطاق نفسه من طرف رجال الاعلام والاتصال في المراحل المختلفة، لإعداد المادة الإعلامية وتوصيلها إلى الجمهور (بن مرسل، 1998، ص 92).

وللتحليل الكمي العديد من الإيجابيات نذكر منها (يوسف، 2019، ص 114):

- تكون القياسات في التحليل الكمي أكثر دقة.
- يمكن للأرقام أن تتعدى الإحساس المشترك
- القياسات قارة في الزمان والمكان
- المعطيات الكمية مستقلة عن الباحث
- البيانات تكون تمثيلية إذ يمكن تعميمها.

كما أن اعتماد التحليل الكمي على البيانات الإحصائية يساهم في ربح الوقت وتوفير الجهد الذي يستغرقه الباحث في وصف الظاهرة، حيث أن الأرقام والنسب المئوية يمكن حسابها ببساطة عن طريق

استخدام الحزم الإحصائية كـ SPSS. كما البحوث الكمية تضمن موضوعية أكبر للبحث وعدم انحياز صاحبه لأي طرف أو أي فرضية ولا سيما إذا ما تم جمع البيانات بطريقة غير مباشرة وبعبدة عن الاحتكاك المباشر بالمبحوثين، مما يساعد أيضا في إخفاء هويتهم وضمان تصرفهم بطريقة أكثر اريحية (Eyisi, 2016, pp. 92, 94).

ورغم ما ذكر من نقاط إيجابية للتحليل الكمي وإجراءاته التي تمتاز بالموضوعية ودقة النتائج والتقليل من حدة تدخل الباحث وتحويل البيانات والظواهر إلى أوزان كمية، إلا أنه تلقى بعض الانتقادات. فالتحليل الكمي لا يذهب إلى السياقات التي تنتج الظواهر، فتكميم الظواهر قد يبين الكل ويتغافل الأهم، بمعنى أن بين الظواهر والسياقات التي أنتجت فيها، علاقة اعتباطية غير مؤكدة، فقد تعني الكثير ولا تذهب إلى أصول الظاهرة التي قد تتطلب دراسة أبعاد أخرى غير الأبعاد الرقمية، فليس كل الظواهر يمكن تكميمها، وعليه لا يصلح التحليل الكمي في استظهار الأبعاد المختلفة التي أوجدت الظاهرة محل الدراسة، أو على الأقل لا يكفي وحده لذلك (يوسف، 2019، ص 114).

2.4. تحليل المضمون الكيفي:

نتيجةً للانتقادات التي وُجّهت إلى التحليل الكمي، برزت الحاجة إلى تطوير منهج يسمح باستنتاج الخصائص الجوهرية للرسالة بشكل منتظم. ومن هنا، أصبح من الضروري الانتقال من تحليل العناصر الظاهرة والكمية للنص إلى دراسة بنيته وشكله. ورغم الدقة التي تميز تعريف التحليل الكمي واستخدامه، إلا أنه ظل قائمًا بالأساس على قياس تكرار ظهور المؤشرات أو الوحدات داخل النص. ومع ذلك، فإن الرسالة الإعلامية ليست مجرد تجميع للبيانات، بل إن معانيها قد تتغير تبعًا لسياق إنتاجها وتأثيرها وتأثرها. لذلك، كان على الباحثين توسيع نطاق التحليل ليشمل أبعادًا جديدة تتيح فهمًا أعمق وأكثر موضوعية للنصوص. فبالرغم من أن الرسالة تتألف من وحدات كمية تشمل المفردات والأفكار والصور، إلا أن عوامل إنتاجها—بما في ذلك الجوانب النفسية، العلمية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، والبيئية—تلعب دورًا جوهريًا في تشكيل معناها الحقيقي، وهو ما لا يمكن إغفاله تحت أي ظرف. (بن طبة، 2015).

ويعرف التحليل الكيفي للمضمون بأنه التحليل الذي يركز على إبراز ما تتميز به الأشياء من خصائص وصفات تميزها عن بعضها البعض وإجراء المقارنات بينها لإظهار هذه الفروقات، والقيام بنقد الحقائق، وصياغة النتائج بأسلوب كيفي، أي من خلال التعبير عنها بكلمات وألفاظ وعادة ما يستخدم هذا النوع التحليلي في شرح المعطيات الرقمية المتوصل إليها في التحليل الكمي، والتعليق عليها في استخلاص النتائج (بن مرسل، 1996، ص 213).

يعتمد التحليل الكيفي على أدوات مختلفة لتفسير مختلف الظواهر والمشكلات المدروسة، كالملاحظة والمقابلة والملاحظة الميدانية للمبحوثين في بيئتهم الطبيعية. وهو ما يساهم في إعطاء وصف كامل ودقيق للبحث ومشكلة الدراسة، وخلق نطاق أوسع لفهم السلوك الإنساني من خلال توفير البيانات غير الإحصائية كالصور والكلمات التي تعطي وصفا حقيقيا للحياة للأفراد ومختلف المواقف فيها. كما تمكن البحوث الكيفية من بناء تصورات نظرية عن مختلف الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وإعادة بناء هذه النظريات بتصور جديد عند الضرورة (Eyisi, 2016, pp. 92, 94).

أما في تقنية تحليل المضمون التي تعتمد أكثر على دراسة تحليل الرسائل (مضامين) فإن التحليل الكيفي قد يأخذ طابع آخر دون الخروج عن مبدأ الملاحظة والمشاركة ومحاولة تفسير السلوك والمعاني، ففي الدراسات الكيفية، يعتمد الباحث على أدوات غير معنية في تحليل المضمون كالمقابلة، وفي بعض الأحيان يمكنه الاستغناء حتى عن الملاحظة، أو على الأقل تأخذ معنى آخر. ذلك لأن لهذه الأدوات فائدة أكثر عند دراسة الفاعلين أي بلغة الاتصال مرسل الرسالة. اما تقنية تحليل المضمون فهي تعنى بالرسالة أي ماذا قيل؟

وكيف قيل؟ في عناصر العملية الاتصالية. ويقوم المعنى التقني الذي يحمله تحليل الكيفي في تقنية تحليل المضمون، على التفسير الموسع والاستدلالي لمعاني التكرارات والأعداد والنسب، التي توصل إليها الباحث في محاصرة المضمون محل التحليل حصراً كمياً، في مختلف السياقات التي جاء فيها المضمون. أي بمعنى آخر استخدام نتائج التحليل الكيفي في تفسير وشرح النتائج والمؤشرات الكمية، بأسلوب سردي إنشائي يعتمد التعبير بعبارات وجمل توضح ماهية وطبيعة تلك الظواهر، وعلاقتها المتداخلة مع بعضها (يوسف، 2019، ص 116، 117).

رغم ما يوفره التحليل الكيفي من مزايا إلا أنه يشوبه بعض النقائص. فالنتائج المتوصل إليها في التحليل الكيفي لا يمكن دائماً تعميمها على مشكلات وظواهر إنسانية أخرى نظراً لتغيرها وعدم ثباتها. كما يرى منتقدو المقاربات الكيفية أنها تفتقد للأساليب العلمية والبحثية المبنية على أساس الاستقصاء والتحقيق بحكم أنها تعتمد على وصف الظاهرة. كما يعاب على هذه البحوث اعتمادها على التقارير الشخصية التي قد تتسم بالذاتية وتحكم المشاعر الإنسانية في تفسيرها، فتكون النتائج غير دقيقة ومضللة (Eyisi, 2016, pp. 93, 95) فالباحث ينطلق فيه من قراءته الذاتية وخبرته الشخصية في تفسير وتأويل النص أو المحتوى الاتصالي، مما قد يضيف على الدراسة بعداً ذاتياً وهو أمر مرفوض حتماً (بن طبة، 2015، ص 328).

3.4. التكامل ما بين الكم والكيف في تحليل المضمون:

بالإطلاع على ما ذكر سابقاً من خصائص ومزايا لكل من التحليل الكمي والكيفي، يتضح جلياً أن التزاوج بين هذين المنهجين هو ما يحقق التكامل في مختلف الدراسات والأبحاث في ميدان العلوم الإنسانية بما فيه تلك التي تعتمد على تقنية تحليل المضمون.

يصبح التحليل الكيفي أكثر فاعلية عندما يُدعم بالتحليل الكمي، إذ أن اللجوء إلى الإحصاء لا يُعد غاية بحد ذاته، بل هو أداة تُستخدم لتعزيز دقة التفسير. ويظهر هذا التكامل بوضوح عند تطبيق تقنية تحليل المضمون، حيث يساهم في الوصف والتحليل من أجل الإحاطة بالظاهرة وفهم أسبابها. ومن هذا المنطلق، لا يمكن للوصف أن يقتصر على مجرد تقرير يتضمن البيانات التي يجمعها الباحث حول ظاهرة معينة، بل يجب أن يشمل عملية تجميع وتنظيم وتكميم هذه البيانات لتحديد أنماطها واتجاهاتها. بدون هذا الجانب الكمي، قد تفقد الدراسة قيمتها العلمية. فإدراج التحليل الكمي يُضيف على النتائج اتساقاً وتكاملاً، مما يساهم في الوصول إلى استنتاجات دقيقة، وذلك وفقاً لطبيعة الدراسة وأهدافها (تمار، 2019، ص 118-119).

إن الجدلية ما بين التحليل كمي والكيفي للمضمون قائمة بين التزام حدود ما جادت به البيانات الكمية، وبين تحيز الكيف، وهو ما يتطلب بلا شك مقارنة وسطية تراعي الخصوصية الكمية للبيانات، بحيث يتعامل معها الباحث في إطارها الطبيعي ويمكنه من خلال تحليله لرمز الرسائل الوصول إلى وصفها على أنها متشابهة، متوافقة، مركبة ومتنوعة. ومن هنا فهو يستخدم فئات ذهنية – كيفية – لفهم الرسائل وتصنيفها، ويستصحب معها القراءة الكيفية المسندة إلى استنتاجاته وفهمه وقراءاته، استناداً منضبطاً ودقيقاً وموضوعياً قدر الإمكان. يراعي فيه الباحث كل سبل الاستدلال إما من دراسات أكاديمية سابقة أو نظريات ومقاربات مفسرة للظاهرة محل الدراسة، خبرات أو مراسيم وقوانين رسمية وشهادات، أو وقائع مؤكدة أو من خلال مضمون العينة ذاتها أو من المجتمع المدروس. وهو ما يمكن الباحث من إبراز المعاني الكامنة في السياقات المحددة للمضمون (بن طبة، 2015، ص 328).

خاتمة:

إن تحليل المضمون بوصفه منهج مستقلاً أو تقنية ضمن مناهج، فهو لا يستغني في دراسة للظواهر الانسانية عن جانبه الكمي القابل للقياس والاحصاء، أو عن جانبه الكيفي القائم على أو رصد معاني النصوص ودلالات الرموز السائدة فيها.

وبالرجوع إلى الدراسات الإعلامية نجد أن استخدام كل من الأساليب النوعية والأساليب الكمية يساهم في فهم طبيعة مشكلة البحث. فعلى سبيل المثال عند تحليل محتوى خطاب أحد السياسيين أو القادة في وسائل الاعلام، فإن الاعتماد على المقاربة الكمية يساعد في حساب عدد الكلمات وفقاً للوحدات المقرر دراستها. إلا أن ذلك لا يعد كافياً ولا يعطي الصورة الكاملة عن الدراسة، فنبذة صوت المتحدث وحركاته وإيماءاته تعطي معنى لتلك الكلمات (Amadi, 2011, pp. 84, 85)، ولا يمكن وصف ذلك إلا عن طريق المقاربة الكيفية المبنية على الملاحظة وخبرات الباحث وآراء مختلف الأخصائيين التي يتم جمعها عن طريق المقابلة.

إن التكامل بين الأساليب الكمية والكيفية في تحليل المضمون يتيح للباحثين فرصة للحصول على صورة شاملة ودقيقة للظواهر المدروسة. فعلى الرغم من أن الأساليب الكمية تقدم بيانات قابلة للقياس والتوثيق، إلا أن الأساليب الكيفية تتيح للباحثين استخراج المعاني العميقة والرسائل غير الظاهرة في النصوص أو الرسائل الإعلامية. ومن خلال دمج هذين المنهجين، يصبح بالإمكان تقديم تحليل أكثر توازناً ودقة.

ومع ذلك، يواجه الباحثون تحديات عدة عند تطبيق هذه الأساليب بشكل متكامل، بما في ذلك صعوبة تحديد كيفية دمج البيانات الكمية مع الفهم الكيفي للنصوص. لذلك، يتطلب الأمر تطوير أدوات تحليلية مبتكرة تدعم استخدام هذه الأساليب بشكل متناغم، مثل تقنيات التحليل النصي المتقدمة أو استخدام الذكاء الاصطناعي لدعم عملية الفهم العميق للخطاب. وفي الوقت ذاته، يجب أن يكون للباحث القدرة على استشعار السياق الاجتماعي والثقافي الذي يتم فيه إنتاج النصوص، لضمان عدم الانحياز أو التفسير الخاطئ.

إن هذه المقاربة المتكاملة لا تقتصر فائدتها على المجال الإعلامي فقط، بل يمكن أن تمتد إلى العديد من المجالات الأخرى مثل دراسات السوق، وتحليل الخطاب السياسي، والبحث الاجتماعي، مما يجعل تحليل المضمون أداة مرنة وفعالة في فهم الظواهر الإنسانية المعقدة.

الإحالات والمراجع:

- رشدی طعیمة. (1987). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه، أسسه واستخداماته. دار الفكر العربي.
- أحمد بن مرسلی. (2005). مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال (الطبعة الثانية). ديوان المطبوعات الجامعية.
- Mojtaba Vaismoradi. (2013). *Content analysis and thematic analysis: Implications for conducting a qualitative descriptive study. Nurs Health Sci, 15, 400.*
<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pubmed/23480423>
- تمار يوسف. (2017). مناهج وتقنيات البحث في الدراسات الإعلامية – الاتصالية. ديوان المطبوعات الجامعية.
- Satu Elo et al. (2014). *Qualitative content analysis: A focus on trustworthiness. SAGE Journals, 4(1), 1-11.* <https://doi.org/10.1177/2158244014522633>
- دلال القاضي، محمود البياتي. (2008). منهجية وأساليب البحث العلمي، وتحليل البيانات باستخدام SPSS (الطبعة الأولى). دار الحامد للنشر والتوزيع.
- تمار يوسف. (2017). أصول تحليل المضمون وتقنياته. ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الله بوجلل. (2005). تحليل المضمون وتوظيفه في الدراسات الإعلامية والدعائية. المعيار، 6(11)، 427.
- محمد عبد الحميد. (2000). البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. عالم الكتب.
- محمد البشير بن طبة. (2015). تحليل المحتوى في الاتصال: مقارنة في الإشكاليات والصعوبات. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 13، 320.
- محمد عبد الحميد. (1993). دراسات الجمهور في بحوث الإعلام. عالم الكتب.
- محمد عبد الحميد. (2009). تحليل المحتوى في بحوث الإعلام: من التحليل في الدراسات الكيفية وتحليل محتوى المواقع الإعلامية. عالم الكتب.
- إلياس شرفة. (2012). تحليل المعطيات وقراءتها كيفيا (منهج تحليل مضمون). مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، 16، 116-117.
- بسمة فنور. (2018). مضمون الرسالة الإعلامية بين تحليل المحتوى وتحليل الخطاب. مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، 11، 8. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/65374>
- أحمد بن مرسلی. (1998). تقنيات القياس الكمي في أبحاث الإعلام والاتصال. مجلة بحوث، 5(1)، 92. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/76656>
- تمار يوسف. (2019). كيف يمكن أن نتجاوز إشكالية الكمي والكيفي في تحليل المضمون؟ مجلة المواقف، 14(2)، 109-123. <https://asjp.cerist.dz/en/article/94270>
- EYISI DANIEL. (2016). *The usefulness of qualitative and quantitative approaches and methods in 17 researching problem-solving ability in science education curriculum. Journal of Education and Practice, 7(15), 92-94*
- أحمد بن مرسلی. (1996). استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية: التطور التاريخي وبعض الجوانب التطبيقية. المجلة الجزائرية، 6(14)، 213.
- Fred A. Amadi. (2011). *Broadening mass communication research for enhanced media practice. Global Media Journal, African Edition, 5, 84-85*